

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 104 @ وَالْقَصَصَ . عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ الْفُرَادُ السَّيِّ

تَتَنَازَلُهَا كَلِمَةً (رَجُلٍ) فِي الْوَقْعِ غَيْرَ مُتَسَاوِيَةٍ حُكْمًا
فَمِنْهَا الْعَاقِلُ السَّيِّ يَكُونُ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ وَالْإِمَامَةِ وَمِنْهُمْ
الْمَجْنُونُ السَّيِّ لَا يَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . فَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لِمَا
كَانَ اخْتِلَافًا عَارِضًا وَلَيْسَ بِأَصْلِيٍّ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ . هَذَا وَبِمَا
أَنَّ أَهْلَ الْمِيْزَانِ يَبْدَحَتُونَ فِي الْأَشْيَاءِ مِنْ حَيْثُ الذَّاتُ
وَالْعَرَضُ وَالْحَقِيقَةُ فَيَعْدُونَ الْإِنْسَانَ نَوْعًا ، أَمَّا أَهْلُ
الشَّرْعِ فَبِمَا أَنَّهُمْ يَبْدَحَتُونَ عَنْ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ الْأَحْكَامُ
الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِهِ فَيَعْدُونَ جِنْسًا وَعَلَيْهِمْ يُفْهَمُ
مِنْ هَذِهِ التَّفْصِيْلَاتِ كُلِّهَا أَنَّ التَّعْرِيفَ السَّيِّ وَرَدَ فِي
الْمَجَلَّةِ تَعْرِيفًا لِلْجِنْسِ غَيْرَ مُنْطَبِقٍ عَلَى تَعْرِيفِ
الْأُصُولِيِّينَ وَلَا تَعْرِيفَ الْفُقَهَاءِ . وَقَدْ عَرَفْتَ الْمَجَلَّةُ (141)
الْجِنْسَ هُنَا لِلزُّومِ فِي الْبَيُّوعِ وَالْوَكَالَةِ . (الْمَادَّةُ 141)
الْجُزْأُفُ وَالْمُجْزَأُفَةُ : بَيْعُ مَجْمُوعٍ بِأَلَا تَقْدِيرِ الْجُزْأُفُ :
تَعْرِيبُ كَلِمَةٍ (كُزَافُ) الْفَارِسِيَّةِ . وَهُوَ الْبَيْعُ بِالنَّظَرِ
وَالْحَدْسِ وَالتَّخَمُّنِ بِأَلَا كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ (شَرْحُ الْمَجْمَعِ) .
وَيَكُونُ الْجُزْأُفُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : 1 - فِي الْمَبْيَعِ كَبَيْعِ صُبْرَةٍ
حِنْطَةٍ بِدُونِ ذِكْرِ كَيْلِهَا وَبَيْعِ كَوْمٍ تَبْنٍ بِدُونِ ذِكْرِ وَزْنِهِ .
وَهَذَا هُوَ بَيْعُ الْجُزْأُفِ . وَسَيَأْتِي فِي الْمَادَّةِ (4218) مَا يُوضِّحُ
ذَلِكَ تَمَامَ التَّوَضُّحِ . 2 - فِي الثَّمَنِ : وَذَلِكَ كَأَنْ يَقُولَ شَخْصٌ
لَاخِرَ : قَدْ اشْتَرَيْتَ دَارَكَ هَذِهِ بِمَا فِي هَذَا الْكَيْسِ مِنَ الْجُنْدِيَّهَاتِ
وَلَمْ يَكُنْ عَدَدُهَا وَلَا وَزْنُهَا مَعْلُومًا . وَهَذَا الْبَيْعُ لَا يَكُونُ
بَيْعَ جُزْأُفٍ . 3 - فِي الْبَيْعِ وَفِي الثَّمَنِ مَعًا : وَذَلِكَ كَشِرَاءِ
صُبْرَةٍ حِنْطَةٍ بِنُقُودٍ يُشَارُ إِلَيْهَا وَمَقْدَارُ الْحِنْطَةِ وَمَقْدَارُ
النُّقُودِ غَيْرُ مَعْلُومَيْنِ . وَهَذَا الْبَيْعُ يُعَدُّ جُزْأُفًا بِالنَّظَرِ
إِلَى الْمَبْيَعِ . (الْمَادَّةُ 142) حَقُّ الْمُرُورِ هُوَ حَقُّ الْمَشِيِّ فِي
مِلْكِ الْغَيْرِ وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ رَقَبَةُ الطَّرِيقِ مَمْلُوكَةً لِشَخْصٍ

وَلَاخِرَ الْحَقِّ بِأَنْ يَمُرَّ مِنْهَا فَقَطْ . وَهَذَا الْحَقُّ مِنْ الْحُقُوقِ
الْمُجَرَّدَةِ الَّتِي تَسْقُطُ بِإِلْسِقَاطِ كَمَا سَيَجِيءُ فِي الْمَادَّةِ (1227) . (الْمَادَّةُ 143) حَقُّ الشُّرْبِ : هُوَ نَصِيبُ مُعَيَّنٍ مَعْلُومٍ
مِنْ النَّهْرِ وَيَكُونُ عَامًّا أَوْ خَاصًّا بِمَزْرَعَةٍ أَوْ بُسْتَانٍ أَوْ
حَدِيقَةٍ . (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 1262) وَيُعَيَّنُ مَقْدَارُ هَذَا الْحَقِّ
بِالزَّمَنِ تَارَةً وَأُخْرَى بِأَنْزَابِيْبِ أَوْ فَجَوَاتِ ذَاتِ اتِّسَاعٍ مُعَيَّنٍ
. (الْمَادَّةُ 144) حَقُّ الْمَسِيلِ حَقُّ جَرِيَانِ الْمَاءِ وَالسَّيْلِ
والتوكاف مِنْ دَارٍ إِلَى الْخَارِجِ . أَيْ أَنْ يَكُونِ الْمَحِلُّ الَّذِي يَسِيلُ
إِلَيْهِ الْمَاءُ مِلَاكًا لِغَيْرِ صَاحِبِ الدَّارِ وَلِصَاحِبِ الدَّارِ حَقُّ
الْإِسَالَةِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحِلِّ فَقَطْ وَحَقُّ الْمَسِيلِ هَذَا كَحَقِّ
الْمُرُورِ مِنْ الْحُقُوقِ الْمُجَرَّدَةِ الَّتِي تَسْقُطُ بِإِلْسِقَاطِهَا